مؤتمر التعليم العالي الأهلي صنعاء - اليمن

مايو – يونيو 2000م

The Conference for private higher education
Sana,a YEMEN 30th May – 1st June , 2000

مجلة المؤتمرات والندوات العلمية جامعة الملكة أروى

Journal of Scientific Conferences and Seminars,
Queen Arwa University

موقف الرأي العام حول التعليم العالي الأهلي في وسائل الإعلام المكتوبة (تحليل مضمون)

أ. أحمد العزعزي

وزارة التربية والتعليم

2000-06-01

ISSN Online: *2959-1945* ***DOI:****10.58963/qaujscs.v1i1.22*

Website: *qau.edu.ye*

تمهيد

من الصعوبة بمكان صياغة رأي عام مطابق أو وجهة نظر موحدة ومتماثلة –على أقل تقدير- في الفكر الإنساني وتحديد موقف معين إزاء قضية معينة من القضايا الرئيسية التي تشغل جزءاً كبيراً من هموم المجتمع والدولة وتمس حياة الفرد اليومية وتتعلق بمستقبل الأجيال المتعاقبة .

لذلك كان لا بد أن تعكس وسائل الإعلام المكتوبة هذه الأفكار عبر تناولات متنوعة في كثير من الأمور لإشباعها بوجهات النظر المتباينة ، ومنها قضية التعليم العالي الأهلي التي تحتل أهمية خاصة كونها ذات علاقة مباشرة في صنع الإنسان من هنا تبرز بوضوح مظاهر التباين الجوهري بين مؤيد ومعارض للجامعات الأهلية ، ولعل مبرراته في النهاية حول قضية التعليم العالي الأهلي هي التي ترجح الحكم على نجاح أو فشل التجربة .. ومع هذا فلا يزال البحث مستمراً للتفتيش عن نقاط الاتفاق بما يخدم مسيرة النهوض بدور الجامعات الأهلية يلتقي فيها ذوو الشأن من مختلف فئات وشرائح المجتمع بما يسهم في الخروج برؤية علمية يستفيد منها المجتمع في بناء جيل قوي الإرادة شامخ الطموح لصياغة ملامح الغد الجديد على أسس علمية وموضوعية .

وما دامت تجربة التعليم العالي الأهلي في بلادنا وليدة عهد جديد تمثل الشغل الشاغل للقائمين على حقل التعليم بشكل عام انطلاقا من كون التعليم حقاً للجميع كفلته الدولة بقوة الدستور والقانون فهي بحاجة إلى مزيد من الدعم والمساندة بحكم أن الاستثمار في التعليم ينطوي على جملة من المخاطر وانعكاساته على المدى البعيد غير واضحة ، مما يعني أنها تحتاج إلى تثبيت في البنى التحتية لمواجهة رياح التغيير وتحديه بصلابة حتى تتواكب حركة التنمية والتطوير بشفافية بالغة مع معطيات البناء العلمي للإنسان ، ثم تغدو بعد ذلك الجامعة الأهلية الناشئة أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات السوق وتلبية احتياجات المجتمع من العمالة الماهرة ، وأكثر قدرة على المضي في درب البناء والتحديث والتنمية .

وعلى الرغم من الفترة الزمنية القصيرة المتمحورة بين الأعوام (1993–2000م) من عمر الجامعات الأهلية في اليمن إلا أن نباتها الطيب مازال في طور النمو ، وتشبثها بالأمل في الحياة لإستشراق المستقبل قد أخذ بعداً عميقاً ودلالة حية للعمل نحو تشكيل استراتيجية وطنية للتعليم العالي الأهلي تجسد مفهوم المشاركة الاجتماعية في بناء الإنسان صانع التغيير ومحور التنمية المستدامة .

ولما كان التعليم هدف التنمية وغايتها معاً فقد استطاعت الحكومات العربية على وجه الخصوص ولعهود ماضية في ظل النظام الشمولي أن تمسك بزمام المبادرة التعليمية والثقافية ، وتلم بخيوط اللعبة السياسية لتمضي في قطار المنافسة على طرفي نقيض بين نزاهة المبدأ والضمير ، ونزوة الذات الحقير لتحقيق قدر من الثقة والعدل والمساواة بتقديم التعليم كسلعة أساسية مجانية من مجموع الخدمات الاجتماعية الأخرى تمشياً وهدف الانتصار والتحرر من الهيمنة والاستعمار والاستبداد وتوفير مستلزمات التعليم وإمكاناته بتكاليف باهضة دون اعتبار لما يترتب على ذلك من التزامات تدفع ثمنها الشعوب غالية عاجلاً أو آجلاً من عرق جبينها للانتقال من ثورات التحرر والبناء العسكري إلى الثورة العلمية مدعومة بالأمل والتطلع نحو التقدم والرفاهية ، ليضفي هذا الطابع دوراً أوسع وأشمل ثم يتطور الفكر الراديكالي ليفتح مجالاً أكبر لاستيعاب القدرات والطاقات الإبداعية لتضمن الإنخراط في سلك العمل وفق أهداف ومحددات أطر تلك المنظومة .

ثم انبثقت فكرة الاستثمار وإشراك الرأسمال الأهلي والخاص في التعليم بعد حقبة زمنية طويلة اتسمت بالصراع الأيديولوجي بين أنصار مجانية التعليم ، وقلة ممن ينظرون بفكر عميق في إشراك المجتمع وتحمل جزء من النفقات والأعباء بطرق وأساليب متنوعة ثم يزاح الستار عن تلك الحقبة من الإرهاصات ليتعزز دور التعليم في التنمية أكثر فأكثر بفعل التأثيرات العلمية والإعلامية المتوالية للنظام العالمي الجديد ، ويترسخ تدريجياً مفهوم الانتقال بالتعليم من خدمة إلى إستثمار ، وتسترق أضواء العولمة في زحمة الاهتمام بظروف المعيشة القاسية معظم تلك الشعارات القديمة على طاولة حرب باردة .

الأهداف :

- تقييم موقف الرأي العام من الجامعات الأهلية .
- تعزيز الدور الإعلامي لخلق رأي عام فعال نحو التعليم العالي الأهلي .
- الدفع بعجلة التغير للتعليم العالي الأهلي لمواجهة متطلبات الحياة وتلبية احتياجات التنمية البشرية المتجددة.
- ترسيخ قيم المشاركة برفد مؤسسات التعليم العالي الأهلي بالإمكانات المطلوبة لتطويرها وتحديثها
- خلق فرص المنافسة للدفع بمسيرة التعليم العالي الأهلي نحو المساهمة في تحقيق خطط التنمية وبرامجها الشاملة .
- تقييم تجربة التعليم العالي الأهلي في بلادنا ، و الاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة ، وعكس تأثيراتها المتبادلة من خلال وسائل الإعلام المحلية والعالمية .
-

الواقع والأثر :

ونظراً لأهمية ما تتناقله وسائل الإعلام من رؤى وأفكار متشعبة في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية وصياغة رأي عام بين مؤيد ومعارض لفكرة التعليم العالي الأهلي ولدفع المجتمع نحو المشاركة أو العكس ، فقد كان ضرورة إجراء هذه المقارنة المتواضعة للواقع وتأثيراتها وتحليل مضمونها لقياس انعكاسات الصحافة على طبيعة الرأي العام وصياغة موقف إيجابي إزاء العمليات التعليمية في الجامعات الأهلية وما يعتريها من قصور وجوانب سلبية تضعف حلقات تجسيد التعاون والثقة بين هذه المؤسسات .

موقف الرأي العام حول نشأة التعليم العالي الأهلي :

أوضحت دراسة رسمية حول التعليم الأهلي في اليمن أن هناك أسباب عديدة تستدعي قيام الجامعات الأهلية أهمها :

1. التوسع الكبير في مخرجات التعليم الثانوي ، يقابله قدرة محدودة للاستيعاب في الجامعات الحكومية .
2. أن الابتعاث إلى الخارج قد تقلص كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لأسباب عديدة منها : حرب الخليج الثانية ، وانهيار المعسكر الاشتراكي - حيث عاد إلى الوطن عدد كبير من الطلاب بعد قطع المنح عليهم وعدم السماح لأبناء المغتربين بالالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في بعض بلدان الاغتراب ، كما أن ارتفاع مستوى المعيشة في كثير من البلدان التي كان يدرس فيها اليمنيون قد جعل عملية الإبتعاث خياراً غير مقبول لأنه قد شكل عبئاً مالياً كبيراً على الدولة [1] وإن ما ينفق على الطالب الواحد في كل من (أمريكا ، بولندا ، الصين) يمكن أن ينفق على (68 طالباً ، و34 طالباً و18 طالباً) على التوالي .[2]
3. إغلاق أبواب الجامعات الحكومية أمام الطلبة الذين حصلوا على مجموع منخفض في الثانوية العامة .
4. انخفاض مستوى التعليم في الجامعات الحكومية، وتوقع الحصول على تعليم أفضل في الجامعات الأهلية [3].
5. أن التعليم ليس سلعة عامة كلياً وليس سلعة خاصة كلياً فهو سلعة عامة من زاوية أثره في التنمية الاقتصادية والثقافية للمجتمع ، وهو سلعة فردية من زاوية أثره في زيادة الدخل وتحسين المكانة

---

[1] 1– أ . د ناصر العولقي الجامعات والكليات الجامعية الأهلية والخاصة , صحيفة 26 سبتمبر العدد (847) الخميس 25 مارس 1999م

[2] 2– د . أحمد سهل وحدين ، ورقة قدمت في ندرة التعليم وسوق العمل صحيفة الثورة (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م

[3] د . سيف العسلي التقويم الاقتصادي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية أكتوبر 97م مجلة دراسات يمنية العدد (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998

الاجتماعية للأفراد الذين يحصلون عليه لذلك من الطبيعي أن يسهم القطاعان العام والخاص في تقديمه وتحمل مسئوليته [4]

6. تتفق الآراء أن الدافع الأساسي لإنشاء الجامعات الخاصة والأهلية هو الأزمة المالية التي تعانيها الجامعات الحكومية نظراً لأن الزيادة في إعداد الطلبة لم ترافقها زيادة في المخصصات المالية لهذه الجامعات[5] وشحة النفقات التشغيلية.
7. استخدام أساليب حديثة في التعليم والتعليم المستمر والتدريب بمختلف أشكاله .
8. إذكاء روح المنافسة بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة بما يرفع المردود الإجمالي للمنظومة التعليمية ككل .
9. نشر وعي مجتمعي جديد وعلاقة تعاقدية جديدة بين المؤسسة التربوية والطالب، وتضع كل طرف أمام مسئوليته ، وهذا من أهم عوامل الرفع من الجودة والفعالية في التعليم.
10. عند الحديث عن الربح في الجامعات الخاصة كثيراً ما نتحدث عن الربح المادي وننسى شيئاً أساسياً وهو الربح الاجتماعي والربح الثقافي فهدر الموارد البشرية عن طريق تعليم ردئ ومفكك يؤدي إلى عدم جدوى المشاريع التي تقوم في هذا المجال . فالتعليم الجامعي الأهلي مطلوب لاعتبارات كيفية ، إذ ينتظر منه إن يحدث قفزة نوعية في التعليم ، وإن يجسد بحكم نشأته وأسلوب تمويله التفاعل الحقيقي مع مشكلات المجتمع وحاجيات الإنتاج والخدمات.
11. بسبب مرونة الجامعات الأهلية وسرعة اتخاذ القرار فيها ، وزيادة حساسيتها لسوق العمل وإيقاع التغيير الاجتماعي ، سوف تفيد من ملاحقة تطورات العلم واحتياجات سوق العمل بتقديم برامج متعددة ومتنوعة.
12. تؤدي الجامعات الأهلية دوراً مهماً في تطوير مراكز التميز الرفيع ، فهي بطبيعتها مراكز لدراسة المشكلات ومواجهة الأزمات وتدريب الأفراد على شغل المواقع القيادية ، واتخاذ القرارات والمبادرات لذلك فهي تقوم بدور رائد يمكن أن يكون مثالاً يحتذى به في التعليم العام .
13. يتضح مما سبق أن القضيتين الرئيسيتين اللتين تعاني منهما معظم أنظمة التعليم العالي في البلدان العربية وهما تمويل هذا التعليم وتجويده تتجليان في اليمن ، بما يشبه الأزمة وأن قيام التعليم الجامعي الأهلي كان استجابة طبيعية للخروج منها[6]

ويشير الدكتور: ناصر العولقي (حول نشأة التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية) أنه تم إنشاء أول جامعة أهلية في اليمن في 17 / 2 / 1993 م وهي جامعة الإيمان.. وحول أهداف الجامعات الأهلية يشير إلى أنه لا تختلف أهداف الجامعات الأهلية كثيراً عن أهداف الجامعات الحكومية ومن أهم هذه الأهداف :

1- تزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في مجالات العلوم التطبيقية ، العلوم الاجتماعية والإنسانية .
2- تطوير وتوسيع مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في استيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات التعليم الثانوي .
3- القيام بالبحث العلمي وخلق العلاقات والروابط مع الجامعات والمؤسسات العلمية داخلياً وخارجياً .
4- تعميق العقيدة الإسلامية والعناية بالحضارة القديمة والإسلامية ونشر تراثها[7]

---

[4] أ. د . ملكة أبيض + د / عبد الرحمن جامل – التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية مجلة دراسات يمنية (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998

[5] ملكة أبيض + د / عبد الرحمن جامل – التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية مجلة دراسات يمنية (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998

(6) المرجع السابق

[7] صحيفة الوحدة ، العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م .

موقف الرأي العام حول أهمية التعليم العالي الأهلي :

ويشير رئيس الجمهورية في أكثر من خطاب مؤكداً ومشدداً على ضرورة الاهتمام بالنوع .. ويعلن ويصرح بأنه قد حان الوقت للانطلاق إلى المستقبل المشرق لليمن ، ولن يتم ذلك إلا بالتزود بزاد العلم وتطوير وعي الناس استعداداً لدخول الشعب اليمني الألفية الثانية بكل جدراة واقتدار.

وترى الدكتورة رؤوفة حسن أن الجامعات الأهلية أمر ضروري بسبب الإكتضاض في الجامعات العامة ، حيث وصل طلاب جامعة صنعاء إلى (130) ألف طالب وطالبة وهذا أمر غير طبيعي ولا يتلاءم مع القدرة الاستيعابية وإمكانية الجامعة ، فأصبح التعليم شكلياً لا يهتم بالمضمون ، وبالرغم من فتح الجامعات العامة إلا أنها تواجه مشكلات وإمكانياتها لا تغطي التكاليف والتوسع والإبتعاث فكان لا بد أن يسهم القطاع الخاص في العملية التعليمية لتخفيف جزء من العبء [8]

ويرى الدكتور حسن السلامي - عضو المجلس الاستشاري ، رئيس لجنة التربية بالمجلس - حول أهمية التعليم العالي الأهلي أنه بسبب التزايد في أعداد الجامعات (الحكومية) وتضخم أعداد الطلاب فيها وتشعب وتعقد مشكلاتها قد أدي إلى تزايد في الأعباء مع تنامي أشكال من البيروقراطية والاختلالات ومظاهر ضعف التنسيق في اطرها ، وكذلك في العلاقات فيما بينها لذلك يرى أن الوقت قد أصبح مناسباً لقيام إطار أو هيئة متخصصة متفرعة لإدارة دفة التعليم العالي : قيادة وتخطيط وتوجيه وتنسيق بما يوفر الاستفادة القصوى من مؤسسات التعليم العالي لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اليمني.[9]

وتكمن أهمية التعليم العالي الأهلي وفقاً لرأي الدكتور/ عبد السلام الجوفي المنشور في إحدى الصحف المحلية في أن الجامعات الحكومية في العالم العربي تعاني مشاكل عدة أهمها:

1- إشكالية التمويل : حيث يتم الاعتماد على موارد الدولة بما يغطي الحد الأدنى وهو أمر عالجته الجامعات الغربية بتحويلها إلى بيوت خبرة ، ومراكز استشارية ومراكز بحثية تمول نفسها بل وتساعد بإقامة المنشآت التعليمية اللازمة لتوسع الجامعة .

2- إشكالية الإقبال المتزايد للطلاب الراغبين في الالتحاق بالجامعات : عالجته جامعة المغرب بافتتاح أنماط جديدة للتعليم العالي مثل الجامعة المفتوحة – التعليم المستمر – الجامعة الافتراضية – الجامعات الأهلية والخاصة ، بعد وضع الضوابط اللازمة التي تحافظ على المستوى الأكاديمي .

ويؤكد الدكتور يحيى الشعيبي - وزير التربية والتعليم - أن أهم الأهداف المتوخاة من التعليم الجامعي الأهلي هو الإسهام في رفع مستوى التعليم العالي في اليمن ، وتوفير التخصصات الحديثة لإعداد المتخصصين والفنيين ، وتزويد الوطن بالخبرات في شتى المجالات بما يحقق الربط بين أهداف التعليم العالي واحتياجات المجتمع وأن لا تتكرر التخصصات المتوفرة في الجامعات الحكومية ، بل تكون متميزة في اختيار التخصصات التي تخدم التنمية ولذلك يجب أن تهتم الجامعات الأهلية بالتخصصات المطلوبة ويجب أن تفتح مجالات علمية جديدة . [10]

ويلخص الباحثان أ.د. ملكة أبيض و د. عبد الرحمن جامل أهمية التعليم الأهلي العالي في نظر أنصاره ومعارضيه على المستوى الدولي فيما يلي: يحتدم حالياً جدل كبير بين أنصار التعليم العام والتعليم الأهلي على الصعيد العالمي ويدعم أنصار التعليم العام موقفهم بالحجج التالية :

1- أن الدور الكبير للتربية في تكوين رأس المال البشري وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، وتحسين توزيع الدخل ونوع الحياة ، يشكل حجة قوية تدعم الإنفاق العام على التربية وإذا أقصى الموهوبون عن

---

[8] 1999م صحيفة 26 سبتمبر العدد (847) الخميس 25 مارس 1999 م الجامعات والكليات الجامعية الأهلية والخاصة .
[9] صحيفة الثورة العدد (12798) الجمعة 26 نوفمبر 1999م
[10] صحيفة الوحدة العدد (449) الاربعاء 9 يونيو 1999م

التعليم بسبب عدم قدرتهم على دفع الرسوم الدراسية التي تتطلبها المؤسسات الأهلية ، فإن الخسارة ستكون كبيرة للمجتمع كله .

2- أن الرغبة في إيجاد قيم مشتركة في المجتمع والدور الكبير للتربية في إيجاد هذه القيم ، يجعلان من التدخل الإيجابي للدولة في توفير التربية ضرورياً .

3- أن التربية تتطلب إنفاقاً كبيراً والحكومة أقدر من المؤسسات الأهلية على توفيره وتتمثل الحجة الرئيسية لهؤلاء في رفضهم التعليم الأهلي بقولهم : (مالم يكن هناك جهد مركزي قوي للتخفيف من الفروق المادية ، فإن إيكال أمر التربية للقطاع الخاص سيحابي أولئك الذين يملكون القدرة من الموارد ، والذين يستطيعون نتيجة لذلك ، دفع الرسوم الدراسية التي تفرضها المؤسسات الأهلية).

ويضيف البعض (أن الذين يؤيدون خصخصة التعليم يغفلون غالباً الثمن الذي يضطر المجتمع لدفعه على المدى البعيد على هيئة الفوارق الطبقية المتزايدة التي تنجم عن وجود إزدواجية في البنية التربوية) وأن التنوع أو البعد في الاتجاهات للقيم الذي ينجم عن اختلاف أهداف المؤسسات الأهلية بعضها البعض ، وعن المؤسسات العامة، مما يؤدي إلى الإخلال بالوحدة الوطنية واضعاف الالتزام بالعمل الجماعي المشترك.

أما أنصار التعليم الأهلي فيرون أن السباق الحالي لدول العالم يتمثل في زيادة طلب قطاعات عديدة متنافسة على الموارد العامة وهذه تعاني من تناقص حاد لدى الدول الغنية والفقيرة سواء بسواء مما يدفع بالدول إلى إجراء اقتطاعات قاسية في الموازنة ولا سيما في القطاعات غير الإنتاجية مثل التربية ، وهذا يقود بدوره إلى انخفاض مستوى التعليم في المؤسسات العامة .

لذلك يؤكد هؤلاء تفوق التعليم الأهلي نظراً لقلة عدد الطلاب فيه وجودة تمويله واستخدام موارده وتعرض المؤسسات الأهلية للمساءلة أمام الطلاب دافعي الرسوم وذويهم.

ويؤكد أنصار التعليم الأهلي أيضاً أن الإدارة الأهلية للتعليم أكثر كفاءة من الإدارة العامة ، وأكثر استجابة لحاجات الأفراد الذين يلتحقون بها ، شأنها شأن إدارة القطاع الخاص في جميع مجالات العمل .

وفي غمرة هذا الجدل العالمي بين أنصار التعليم العام ، والتعليم الأهلي والمتخصصين في اقتصاديات التعليم ، ظهر التعليم الأهلي في اليمن على الصعيد ما قبل الجامعي أولاً ، ثم على صعيد التعليم الجامعي مؤخراً ولم يلاحظ الباحثان قيام جدل من هذا القبيل في اليمن على الرغم من مرور عدة سنوات على ظهور التعليم الأهلي وتكاثره خلال هذه الفترة القصيرة بما يشبه الطفرة ، مما يستدعى التوقف عند هذه الظاهرة ودراستها واستقصاء الآراء بصددها [11]

ويوضح الدكتور سيف العسلي مزايا التعليم العالي الأهلي بما يلي :

1- قيام المنافسة بين الجامعات العامة والخاصة والجامعات الرسمية مما يؤدي إلى تجويد العمل العلمي .

2- إشعار الطالب بالمسئولية إزاء دراسته ، بسبب الرسوم الدراسية التي يدفعها في الجامعات الأهلية .

3- إتاحة فرص عمل إضافية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ، مما يؤدي إلى الإقلال من هجرتهم [12]

---

[11] أ . د . ملكة أبيض + د / عبد الرحمن جامل التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية (ملف التعليم) مجلة دراسات يمنية العدد (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998 صـــ 259 وما بعدها

[12] مجلة دراسات يمنية ، عدد سابق صـــ 270

موقف الرأي العام حول قانونية مؤسسات التعليم العالي الأهلي

في هذا الإطار نجد أن كل من يؤيد التعليم الجامعي الأهلي ، ومن يعارضه يسلم بعدم وجود قانون خاص بالتعليم العالي الأهلي ... والسؤال هو :

ما هو الإطار القانوني الذي بموجبه نشأت الجامعات الأهلية في اليمن ؟

أولاً :- موقف المعارضين :

يوضح الدكتور يحي الشعيبي – وزير التربية والتعليم قائلاً : أنه لم يصدر قانون ينظم فتح الجامعات الأهلية والخاصة، و لكن أصبحت الحاجة ماسة لتوسيع التعليم الجامعي لتحتوى الأعداد الكبيرة الزائدة عن طاقات الجامعات الحكومية الاستيعابية، فأصدرت تراخيص إنشاء بعض الجامعات الأهلية بدون أي مرجع قانوني لأن القرار الجمهوري بالقانون رقم (18) لسنة 95 م بشأن الجامعات والفقرة (4) من المادة (7) من القرار الجمهوري بالقانون رقم (30) لسنة 97 م بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري رقم (18) لسنة 95 م قد صدر بعد إنشاء سبع جامعات وكليات أهلية هي (جامعة الإيمان والجامعة الوطنية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، جامعة الأحقاف جامعة سبأ وكلية العلوم الشرعية، والكلية العليا للقرآن الكريم).

وهناك ثلاثة جامعات أنشئت بعد صدور القرارين المشار إليهما وهي (الجامعة اليمنية، جامعة العلوم التطبيقية، جامعة الملكة أروى) حيث نصت الفقرة (4) من المادة (7) من القانون رقم (30) لسنة 97 م على أن مهام المجلس الأعلى للجامعات اليمنية الترخيص بإنشاء الجامعات غير الحكومية ، وإجازة مناهجها والاعتراف بالشهادات التي تمنحها والإشراف عليها حتى صدور القانون المنظم لهذا التعليم . [13]. ويؤكد ذلك الدكتور ناصر العولقي - رئيس جامعة إب ، موضحاً أن الجامعات الأهلية والخاصة تعمل بدون تراخيص من المجلس الأعلى للجامعات ، وأنها لم تحصل على إجازة مناهجها والاعتراف بالشهادات التي تمنحها من المجلس الأعلى للجامعات وأنه نتيجة لهذا الوضع الخطير قرر المجلس الأعلى إجراء دراسة لأوضاع الجامعات غير الحكومية وأنه تكلف هذه الدراسة .

ويشير الدكتور أبو بكر القربي عضو المجلس الاستشاري : أن هذه الجامعات نشأت في ظل غياب قانوني... ولذلك علينا أن نقف بمسئولية قبل أن يتدفق المئات من خريجي هذه الجامعات ويجدون أنفسهم في ضياع عند معادلة شهاداتهم أو الاعتراف بها أو التقدم للتوظيف ولدى الناس ما لديهم من انطباعات سلبية عن هذه الجامعات . [15]

وفي هذا المضمار نشرت إحدى الصحف اليمنية في عمود (باختصار) بعنوان (ما ذنبهم) أنه فوجئ أحد خريجي الجامعات الخاصة في الحديدة بعدم قبول شهادته في الخدمة المدنية بحجة عدم صدور قرار بشأن خريجي الجامعات الخاصة وقبول شهاداتهم في المؤسسات الحكومية .. وذلك بالرغم من أن الشهادة معمدة من التعليم العالي .. ويتساءل عن مصير زملائه، ولماذا سمح بإنشاء هذه الجامعات إذا كانت مخرجاتها تتجه إلى الأرصفة والشوارع، وما ذنب الذين درسوا فيها. ويضيف د / القربي أنه يجب على المجلس الأعلى للجامعات أن يتصدى لهذا الفراغ القانوني وإن يعد قانوناً ينظم التعليم الجامعي الأهلي مع اللوائح المفصلة ، وإيجاد رقابة فاعلة واعطاء الجامعات القائمة فرصة لتصحيح أوضاعها أو سحب التراخيص منها [16]

ويشير الدكتور أحمد البشاري - وزير شئون المغتربين - إلى عدم استكمال التشريعات المنظمة للتعليم العالي فعلى سبيل المثال لم يصدر حتى الآن القانون المنظم للجامعات الأهلية، ومن جانب آخر فإن قانون الجامعات الحكومية يتضمنه بعض النصوص التي وضعت في ظل مناخات سياسية غلب عليها طابع المماحكات الحزبية، واصبح بالتالي اختيار رؤساء الجامعات وعمداء الكليات بالانتخاب وليس بالتعيين ومعلوم أن الانتخابات للعمل التربوي والعلمي تتحكم فيها اعتبارات في الغالب غير موضوعية وهو مالم يتم الأخذ به في معظم دول العالم [17]

---

[13] صحيفة الوحدة ، العدد (449) الأربعاء 9 / يونيو / 1999م

[15] صحيفة الوحدة مرجع سابق

[16] صحيفة الوحدة مرجع سابق

[17] صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 فنوفمبر 1999م

ويتحدث الدكتور منصور الزنداني - عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء قائلاً : هناك قانون جديد يعد لإعادة تأطير نظام الجامعات الأهلية ، نتمنى أن يخرج إلى حيز الوجود سريعاً حتى يزيد هذه الجامعات ارتباطاً ويحدد معاييرها بوضوح وأن هذه الجامعات التي أنشئت هي جامعات مصرح لها ورسمية ، وقد التحقت جميعها في عام 1997 م في عضوية شرفية في اتحاد الجامعات العربية ، وبعضها في اتحاد الجامعات الإسلامية بمعنى أنه أصبح لها قبول ليس في داخل الوطن بل وخارجه .[18] ولكنه يعود هنا ويقول : أن المعايير ليست واضحة لكيفية الإنشاء ، وأن كل ما هنا لك من إجراء هو أن تتقدم مجموعة من المستثمرين أو مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بطلب إنشاء جامعة أو كلية في وقت كانت الدولة تشجع هذا الإجراء فاستطاعت أن تخرج هذا الجامعات إلى حيز الوجود [19]

ويرى الدكتور الشعيبي أن الإجراءات التي تتم داخل القانون منظمة تنظيماً جيداً ، وهذا يعني أنه إذا فتحت أي مؤسسة أو أقفلت يقوم القانون باتخاذ الإجراءات اللازمة ، وأي جهة أو مؤسسة أهلية تقوم بفتح جامعة لا بد عليها أن تكون قادرة على بنائها واعدادها من حيث المدرس المتخصص والمعامل الضرورية والإداريين القادريين على العمل أي لا بد أن تكون مؤهلة تأهيلاً علمياً جيداً وكوادر قادرة على المساهمة الفاعلة .[20]

وينوه الدكتور داود عبد الملك أن مجلس الوزراء يؤكد على أن يتنافس خريجوا الجامعات الأهلية مع الجامعات الحكومية إلى أن يصدر قرار أخر.[21].

ويقول الأستاذ حسين الأهجري وكيل وزاراه الخدمة المدنية أنه وفقاً للقرار الصادر عن مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 1999 م فإن خريجي الجامعة الأهلية لهم الحق في التنافس على الوظائف مع الجامعات الحكومية كإجراء مؤقت [22]

موقف بعض القائمين على الجامعات الأهلية :

يشير الدكتور عبد الواحد الزنداني رئيس اتحاد الجامعات الأهلية ورئيس الجامعة اليمنية قائلاً : أن اعتراضنا على القانون يكمن في أن الجامعات الأهلية حرمت من المشاركة في وضعه ... لذلك نطالب بتعديله ومناقشته عند عرضه على مجلس النواب وأنه لا يحق للقانون إلغاء مؤسسات قائمة مصرح لها ، والمهم ذكره هو غياب آليات ضبط جودة المؤسسات بشكل عام سواء في الجامعات الأهلية أو الحكومية .. نحن نطالب بوجود مؤسسة مستقلة لضبط جودة آليات الجامعات وهو المعمول به في الجامعات الأردنية والبريطانية ...

ويضيف أن الواقع العملي هو الذي يثبت الأجدر والقادر على العمل والمساهمة في بناء الوطن [23]

وتؤكد الدكتورة وهيبة فارع رئيس جامعة الملكة أروى حول الاعتراف بالشهادات الجامعية الأهلية أن جامعة الملكة أروى عضو اتحاد الجامعات العربية والاتفاق الثقافي بين الدول العربية ينص على أن شهادات الجامعات الأعضاء تعتمد من دولتها وجامعتها معترف بها ولا يمكن التقليل من شهاداتها .[24]

ويضيف الأستاذ عبد الرحمن النمر مدير العلاقات العامة بجامعة العلوم والتكنولوجيا قائلاً شهاداتنا معترف بها ، ونحن أعضاء اتحاد الجامعات العربية ، واتحاد الجامعات اليمنية ، ورابطة اتحاد الجامعات العربية الأهلية ، ولجامعتنا علاقة توأمه مع عدد من الجامعات العربية واليمنية.. وأن كل الجامعات الأهلية اليمنية أعضاء مشاركة ، وعبارة عن مؤسسات وجدت بقرار من الدولة.. وقد أقر وفد الجامعات العربية أثناء زيارته لليمن وتقييم الجامعات

---

[18] صحيفة الميثاق العدد (930) 12/ 1999م
[19] صحيفة الميثاق (عدد سابق)
[20] صحيفة الثورة العدد (12815) 13 / 12 / 1999م
[21] صحيفة الثورة العدد السبق
[22] صحيفة الثورة العدد السابق
[23] صحيفة الثورة العدد (12815) 13 / 12 / 1999م
[24] صحيفة الوحدة (عدد سابق)

اليمنية أقر هذه الجامعات كأعضاء مشاركة والجامعة ذات العضوية المشاركة تعتمد شهاداتها في وزارة التربية والتعليم والخارجية ، ومعترف بها داخلياً . [25]

موقف الرأي العام حول الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي الأهلي (مستقبلها ، عوامل نجاحها ، المعوقات)

ترى الدكتورة رؤوفة حسن أن وضع الجامعات الأهلية محكوم بقدرتها على المنافسة، والتعليم الخاص مفروض عليه أن يكون جيداً وإلا سيفشل ، وستغلق الجامعات الخاصة، وأنا لست قلقة مطلقاً على الجامعات الخاصة إذا استوفت شروط المنافسة.

وهو ما يؤكده الدكتور يحيى الشعيبي قائلاً : يجب أن تكون هناك وقفة جادة تجاه الجامعات التي لم تتمكن من الوفاء بشروط متعارف عليها في التعليم العالي . (26)

ويقول الدكتور حسين الأرياني نائب رئيس جامعة صنعاء للشئون الأكاديمية لا علم لنا بالشروط المتوفرة في التعليم الجامعي الأهلي ولا ندري ما يُدرس فيها .. وفي ظل غياب قانون ينظم عمل الجامعات الخاصة نرى أن الأستاذ يدرس في جميع الجامعات القائمة ، وفي كثير من البلدان العربية مثل الأردن لا تعطى أي جامعة خاصة ترخيص لإنشائها مالم يكن فيها كادر أكاديمي لا يقل عن (60 ٪) من الكادر الجامعي التابع لها لذلك فإن معظم هذه الجامعات غير مستوفية الشروط .

ويضيف قائلاً : أن هناك مقومات أساسية للتعليم الجامعي الأهلي أدناها أن تأخذ الجامعة ترخيص تأسيس أولي بإقامة المبنى ، ثم ترخيص أخر للتجهيز والتأثيث والمناهج وهيئة التدريس ، بعدها تتقدم بطلب ترخيص مزاولة مهنة التدريس ..ولكن في بلادنا فهي عبارة عن مؤسسات تجارية هدفها الربح وليست القضية ارتقاء بالتعليم[27].

وفي هذا المجال يرى الدكتور عبد العزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء أن هذا النوع من التعليم لم يحقق الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لمبنى وأعضاء هيئة التدريس ويعتقد أن التعليم الخاص بالرغم من ذلك قد حقق قدراً من المنافسة وأسهم في تخفيف العبء على الجامعات الحكومية بشرط واحد هو أن تراعي مستويات القبول وعدم الهبوط به إلى درجة تسئ إلى التعليم الجامعي بكل أشكاله. [28]

وتتمثل معوقات التعليم الجامعي الأهلي حسب رأي الأستاذ مناع مانع العثميلي مدير مكتب الخدمات العامة بمكتب رئاسة الجمهورية فيما يضيفه التعليم الخاص العالي من الأعباء الإضافية على عاتق الدولة ، وعدم التزامه بمبادئ وأسس أكاديمية تهدف إلى النهوض بالتعليم الجامعي سواء من حيث الإمكانيات والنشأة أو الكادر وأن ظروف اليمن تختلف عن البلدان الأوربية والمتقدمة وتجربتها في مجال التعليم العالي الخاص فنجد في اليمن أن الكادر الأكاديمي والعقلية الأكاديمية هي نفسها التي تدير التعليم الجامعي الحكومي ، وبسبب انشغال للكادر التعليمي وتشتت جهوده .

وأن التوسع التعليمي العالي الحكومي والأهلي والمشاكل العديدة التي برزت بحاجة إلى قيادة أكاديمية وإدارية مستقلة وإشراف ومراقبة دائمة [29].

ويرى الدكتور عبد الله المجاهد رئيس جامعة ذمار : بأنه لا يوجد أدنى شك بأن اليمن ومتطلبات التنمية تستدعي إيجاد كادر فني من خلال الكليات العلمية والتطبيقية وبالتالي إيجاد برنامج محدد للتشغيل ، أن نلاحظ

---

[25] صحيفة الثورة العدد السابق
[27] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[28] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[29] صحيفة الثورة العدد (12798) الجمعة 26 نوفمبر 1999م

وجود كوادر تعمل في غير تخصصاتها، إضافة إلى انتشار ظاهرة الانتساب والتأثير المباشر لذلك على نوعية التعليم.[30]

ويتحدث الدكتور منصور الزنداني عميد كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء قائلاً: الجامعة الأهلية شهدت ازدهارا في كثير من دول العالم، وكانت رافد حيا ورافداً مساعداً في سبيل التنمية في أوطانها ودخلت كمنافسة في الميدان للجامعات الحكومية سواء كان ذلك في الدول الغربية أو دول أسيا وأمريكا اللاتينية... وما حصل في اليمن حقيقة هو عمر الجامعات الأهلية التي لا يتجاوز الست سنوات.. لكن هذه الجامعات الأهلية لا تعتمد على طاقم تدريسها بنسبة (100٪) وتعتمد أحياناً في طاقمها الإرادي والأكاديمي على أعضاء هيئة التدريس في جامعات صنعاء وعدن وتعز في أغلب الأحوال.. مما يدل على أنها ما زالت في بداية التكوين... ومن عيوب هذه الجامعات أنها أنشأت كليات ليست منافسة بل كليات أخذت نفس النمط التقليدي الموجود وكم نتمنى أن تتحرر هذه الجامعات من النمط التقليدي وتنشئ كليات جديدة تخدم أغراض التنمية في المجتمع ،وتدخل في منافسة حقيقية ليس فقط على مستوى التعليم العالي داخل اليمن بل مع مستوى المنطقة الإقليمية التي تدخل اليمن في نطاقها.

ويخلص إلى القول: إن مخرجات هذه الجامعات لا تختلف عن الجامعات الحكومية.. بل أنه يوجد في بعض الجامعات الأهلية مخرجات للتعليم بها متدنية، لأن الذي تقدمه الجامعات الحكومية لا شك أنه مستوى تعليمي عال بحكم الخبرة والزمن وبوجود طاقم متكامل من أعضاء هيئة التدريس لكن نحن نريد أن نقف مع هذه الجامعات ونساعدها باعتبارها رافداً للتعليم الجامعي الحكومي كون هذه الجامعات في البداية[31]، وفي إحدى الصحف اليمنية يوضح الدكتور عبد السلام الجوفي حول مشكلة التعليم العالي في اليمن قائلاً: إن هذه المشكلة تكمن في غياب استراتيجية وطنية للتعليم العالي توضح الأسس والمنطلقات وترسم برنامج شامل موجه في خدمة التنمية موضحاً بها مصادر التمويل ملزماً للمؤسسات للتعامل مع الجامعات بتوفير البيانات والإحصائيات وحصة التعليم العالي من الضريبة التي تدفعها المؤسسات الإنتاجية وآلية تحول الجامعات إلى بيوت خبرة وطرق تقويم هذا النوع من التعليم.

أما استمرارية التعليم العالي كما هو عليه فأن مزيداً من الفجوة والإخفاق بين مؤسسات التعليم العالي وخطط التنمية ستزداد وسيدفع أولادنا ثمن عدم اعتمادنا على التخطيط وبرمجة في مؤسسات هي في الأصل من يجب عليها توضيح أهمية التخطيط والبرمجة.

ونخلص إلى رأي صحفي يمني حول التعليم الجامعي الأهلي المتضمن أن هناك متطلبات جوهرية للعمل الجامعي تتعلق بما يلي:

1- الإمكانيات الفنية كشرط تأهيلي لمهمة أي جامعة وأن الجامعات الأهلية لم تستوف هذا الشرط.
2- المدرس: إن انشغال المدرس بمتابعة قضاياه المعيشية اليومية لا يجعله متفرغاً لمتابعة كل جديد في البحث العلمي.
3- البحث العلمي: لا يزال يغلب عليه طابع التلقين مما يحد من فرص تنمية المواهب وعدم القدرة على إظهار التفرد والتمييز في التعليم الحكومي الأهلي[32]

وتكمن المأخذ على التعليم العالي الأهلي في نظر الدكتور سيف العسلي فيما يلي:

1- استهداف الربح بدرجة أولى وتحول التعليم من خدمة اجتماعية إلى سلعة تجارية.

---

[30] صحيفة الثورة العدد (12796) نوفمبر 1999م
[31] صحيفة الميثاق العدد (930) 6/ 12 / 1999م
[32] صحيفة الثورة العدد (12671) 22/ 7 / 1999م عمود (تأملات)

2- اجتذاب الموسرين من الطلبة ، مما يؤدي إلى اختلال تكافؤ الفرص التعليمية واتساع الفجوة بين من يستطيع دفع الرسوم ومن لا يستطيع سد احتياجاته الأساسية من العيش ناهيك عن مستلزمات التعليم الباهظة.

3- غلبة غير المواطنين على الطلبة اليمنيين .

4- عدم وجود مبان خاصة ومستقلة فكل مباني الجامعات الأهلية عبارة عن شقق مؤجرة لا تتناسب مع مواصفات الحرم الجامعي المعروف .

5- إهمال أنواع التعليم العالي غير الجامعي كالمعاهد العليا الفنية المتوسطة .

6- غلبة التخصصات للأقسام والدراسات التقليدية ،وندرة التخصصات والدراسات التي يحتاج إليها المجتمع اليمني وسوق العمل .

7- غياب التنسيق والتكامل بين الجامعات الأهلية والحكومية .

8- قيام هذه الجامعات بدون أن يرافق ذلك صور قانون يحدد شروط إنشائها وعملها

9- قد يؤدي السعي إلى الربح للتضحية بالجودة في الأمد القصير على الأقل نظراً لأن قلة عدد الجامعات الأهلية يضعف المنافسة .

10- كبر حجم التكاليف الثابتة مثل الأراضي والمباني والمعامل والمكتبات يجعل الجامعات الأهلية تحجم عن تقديم التعليم في المجالات التي يكون عدد الطلاب الراغبين في الالتحاق بها قليلاً بحيث لا تعطى الرسوم التي يدفعونها تكاليف تقديمها حتى ولو كانت هذه التخصصات شديدة الأهمية .

11- سوق العمالة لم يخلق وظائف جديدة قادرة على استيعاب مخرجات مؤسسات التعليم المختلفة ومنها الجامعة الأهلية .

12- يتوقع ارتفاع تكاليف التعليم إذا وضعت الحكومة شروطاً قاسية للترخيص بافتتاح الجامعات الأهلية كتوفير المباني والمعامل والمكتبات وغيرها .

13- إذا كانت العوامل السياسية والاجتماعية تعمل على تنظيم التعليم العالي الأهلي بما يخدم المصلحة العامة ، فإن العوامل الاقتصادية ستعمل على إنهائها وفي ظل زيادة التكاليف ، وانخفاض الربح نتيجة لانخفاض الطلب ستفلس معظم هذا الجامعات أوكلها وفي هذه الحالة فإن المجتمع والدولة والأفراد سيتحملون تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة [33] وفي دراسة ميدانية لمعرفة أراء طلاب الجامعات الأهلية حول مصدر تفاؤلهم وقلقهم حول الدراسة في الجامعات الأهلية يتضح ما يلي :

مصدر التفاؤل :

1- أن الجامعات الأهلية تحضى بعضوية اتحاد الجامعات العربية ولها علاقات وطيدة بالجامعات الدولية.

2- أن التخصص الذي التحقوا فيه من التخصصات النادرة المطلوبة والتي قد لا تتوفر في أكبر الجامعات الحكومية .

مصدر القلق :

يكمن في أن التجربة حديثة ولا يعرف ما إذا كانت شهادات الجامعات الأهلية ستحضى بالمعادلة وتصبح مقبولة في الأعمال والوظائف أم لا ؟

وفي جزء من الدراسة الميدانية التي طبقت على المدرسين الجامعيين لمعرفة مواقفهم تجاه التعليم العالي الأهلي فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

---

[33] مجلة دراسات يمنية – مرجع سابق

1- أن أغلبية المدرسين بنسبة (60 ٪) يرون في الجامعات الأهلية فوائد عديدة منها:

أ - تخفيف العبء مع الجامعات العامة .

ب- ترفع مستوى التعليم في سعيها لجذب أكبر عدد ممكن من الطلبة .

ج- تحقق أغراض الأفراد الذين يوصد أبواب الجامعات الرسمية في وجوههم.

د – تجاري احتياجات سوق العمل من خلال فتح التخصصات التي يزيد فيها الطلب عما تخرجه الجامعات الحكومية .

ه- توفر التكنولوجيا العصرية المتقدمة في مجالات عديدة مثل الحاسوب والانترنيت

و- تشكل مصدر دخل إضافي ضروري للمدرسين [34]

2- نسبة المعارضين لقيام الجامعات الأهلية (40٪) وأسباب المعارضة تتمثل بما يلي:

أ – تركيزها على الربح المادي أكثر منه على المستوى الأكاديمي، فهي مشاريع تجارية بالدرجة الأولى وجامعات بالدرجة الثانية.

ب- إضرارها بتكافؤ الفرص التعليمية لأن طلابها من الفئة الميسورة ورسومها عالية.

ج - إخلالها بالوحدة الوطنية نتيجة لتعدد اتجاهات القائمين عليها .

د - مناهج الدراسة فيها تتفق لا مع الأهداف التي أنشئت من أجلها .

هـ اعتمادها على أطر إدارية وتدريسية غير ثابتة تقوم فيها بعمل إضافي على حساب عملها الأساسي

و - مبانيها لا تصلح لاستيعاب الأعداد الموجودة فيها والتجهيزات فيها غير كافية وغير ملائمة . ويطالب فريق أخر بتفعيل الجامعات الأهلية ، ودعم الدولة لها ، ومنحها قطعاً من الأراضي لتخفيف العبء على الجامعات العامة، وتفتح مجال التنافس واعطائها الفرصة للقيام بذلك ، فالتنافس سيفرز الأفضل.

التعقيب على نتائج الدراسة الميدانية :

أولاً : النقد : يمكن إيجازه فيما يلي :

1- تستقطب الطلاب غير اليمنيين أو ذوي المعدلات المنخفضة في الثانوية العامة وأبناء المغتربين .
2- افتقارها إلى المباني والتجهيزات المناسبة .
3- التركيز على التخصصات النظرية والتقليدية .

ثانياً : الرد : ويمكن إيجازه فيما يلي :

1- وفرت بعض هذه الجامعات المباني والقاعات والمعامل والتجهيزات المتطورة.
2- أنشئت دبلومات متوسطة وقصيرة علمية ونظرية .
3- افتتحت تخصصات مطلوبة في سوق العمل .
4- معظم هذه الجامعات تقدم منحاً دراسية للأوائل في الثانوية العامة ، وللمتفوقين من طلبتها ، كما تقدم إعفاءات لأبناء العاملين فيها وللمجموعات الخاصة التي توفرها الجهات الرسمية والمؤسسات الخاصة .

[34] مجلة دراسات يمنية – مرجع سابق

ثانياً التوقعات المستقبلية للجامعات الأهلية : ويمكن إيجازها فيما يلي :

1- أن الأوضاع الاقتصادية لليمن ستجعل الحكومة عاجزة عن الاستمرارية في تقديم التعليم الجامعي المجاني للجميع في ظل الزيادة السكانية .

2- تراجع منافسة القطاع الجامعي الحكومي للقطاع الأهلي بسبب مرونة القطاع الأهلي من حيث :

أ - مرونة في التخطيط مثل الجمع بين الدراسة الجامعية الأولى والدراسات العليا وإضافة أقسام وأنواع من المعاهد المتوسطة وكليات المجتمع وإضافة برامج أو دورات خاصة قصيرة نسبياً لتكوين مهارات مطلوبة في سوق العمل .

ب - المرونة في نظم الدراسة : حيث تعتمد النظام الفصلي وتداوم فترتين صباحية ومسائية والانتساب في بعض التخصصات .

ج - المرونة في اختيار التخصصات : وخاصة في اختيار الأقسام والمقررات داخل الكليات.

د - ارتباط الحوافز التشجيعية بالأعمال الإنتاجية والانضباط الدقيق في الساعات الرسمية المعتمدة . بحيث تلبي سوق العمل بشكل أفضل وتتمثل في التركيز على اللغة الإنجليزية والترجمة وعلوم الحاسوب والإلكترونيات والتسويق وأعمال المصارف .. وافتتاح أقسام وادراج مقررات بناء على الطلب .

ه - المرونة في القبول.

3- أصبح التعليم العالي الأهلي حقيقة واقعة ، والمستقبل سيشهد المزيد من التوسع فيه باعتباره مراكز رئيسية للبحث العلمي ومصانع تنتج المعلومات والفكر وتصدر العقول .

4- تكمن أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعات بشكل عام في نهضة المجتمع بما يلي :

أ - نقل التراث الثقافي الوطني القومي العالمي للأجيال الجديدة والذي يؤدي إلى الحفاظ على التقاليد العربية المتميزة وإزالة الانحطاط الثقافي.

ب - إعداد البحث العلمي المتمثل في البحث عن الحقيقة بالتقصي والدراسة والمرتبط بالقضايا المصيرية والمطالب الوطنية.

ج - خدمة المجتمع المتمثلة في تدريس عدد كبير من الكوادر التنموية والكادرات الاجتماعية والمهنية في المجالات الخاصة والعامة.

د - تغيير المجتمع إلى الأفضل بتطبيق المعرفة على المقتضيات الاجتماعية[35] .

---

[35] د / عبد المجيد المخلافي نحو استراتيجية عربية لتأسيس البحث العلمي وتوطيد الابداع التكنولوجي مجلة دراسات يمنية (عدد سابق)

رأي بعض القائمين على الجامعات الأهلية حول الوضع الراهن والمستقبل وعوامل النجاح والصعوبات

تؤكد الدكتورة وهيبة فارع رئيس جامعة الملكة أروى قائلة : بدأنا بمبنى وقاعات ومراسم ومعامل أما الطاقم الأكاديمي فلدينا أساتذة متفرغين بنسبة (70 ٪) و(30٪) هي نسبة الاستعانة بأساتذة جامعة صنعاء ، ولدينا أكثر من ثلاثة معيدين في كل قسم نعدهم ليصبحوا أساتذة في الجامعة ومنهجنا يخضع للمعايير الدولية .

وبالنسبة لمعدلات القبول فنحن لا نقبل إلا نسب معينة (80 ٪) في الهندسة، ونعفي منها نسبة لا يتجاوز (5 ٪) لأبناء أعضاء هيئة التدريس ، وأقل نسبة هي (60٪) في الكليات النظرية ، كما نطبق نظام المقابلات ومنها إجادة الطالب المتقدم للغة الإنجليزية لأن معظم المواد تدرس بالإنجليزية .[36]

وقد لخص الباحث / أحمد عبنوسي (من الأردن) إنجازات الجامعات الأهلية والخاصة فيما يلي:

1- خففت من حدة الضغط على الجامعات الرسمية واسكتت الأصوات المطالبة بتوسيع قاعدة القبول فيها في ظل النقص التمويلي للجامعات الرسمية والمديونية التي لا تسمح لهذه الجامعات برفع نسبة أعداد المقبولين فيها ، أي أنها أسهمت في حل جزئي لأزمة القبول الجامعي الناشئة عن كثرة خريجي الثانوية العامة الراغبين في الدراسة الجامعية في ظل محدودية المقاعد الجامعية المتاحة في الجامعات الرسمية .
2- حدت من التحاق الطلبة بالجامعات الأجنبية وما يمكن أن يتعرضوا له من ضغوطات سياسية واجتماعية ، حيث أن وجود الطلبة داخل البلاد يحل الكثير من المشاكل الأمنية للدولة ويصون هؤلاء الطلبة من الانحرافات السلوكية والاجتماعية التي قد يتعرضون لها في بلاد وثقافات غربية.
3- أسهمت في تفعيل أجواء النهضة التعليمية والعلمية والثقافية في البلاد ، الأمر الذي انعكس إيجابياً على المجتمع المحلي بكافة شرائحه وفئاته وذلك من خلال عشرات المؤتمرات العلمية والثقافية والندوات ودروس العمل العلمية ، والأنشطة المتنوعة . والمؤلفات البحثية والاختصاصية .
4- قدمت العديد من الخدمات للمجتمع المحلي من خلال دورات تدريبية تأهيلية ، ومن خلال التفاعل مع احتياجات هذا المجتمع .
5- طرحت إلى جانب التخصصات التقليدية بعض التخصصات الجديدة والمطلوبة في سوق العمل كأنظمة الكمبيوتر ، وهندسة الاليكترونيات .
6- قدمت وظائف كثيرة لأبناء المجتمع المحلي وساهمت في تخفيف حدة البطالة باستيعاب كل منها للمئات من أعضاء هيئة التدريس ومن الإداريين والفنيين والعاملين .[37]

وفي دراسة للدكتورة وهيبة فارع تؤكد أن مما لا شك فيه أن التعليم الأهلي في اليمن قد قدم حتى الآن نموذجاً طيباً للتعليم الأهلي في الدول العربية الأخرى ، بل كان أفضل من الموجود في بعضها رغم كل الظروف .

فالجدوى الاقتصادية كان عائدها للبلاد أكثر من عائدها على هذه الجامعات إذ يبلغ عدد الطلبة من أبناء اليمن المهاجرين أكثر من ستة آلاف طالب حتى الآن ، ومثل هذا العدد من الطلبة العرب مما يشير إلى بقاء عائد تدفق العملة الصعبة للبلاد ، وإلى إمكانية استمرارية تشغيل عدد من المرافق السياحية كخطوط الطيران وتشغيل المساكن الخالية بالإيجارات وغيره مما يشكل دخلاً ثابتاً للبلاد وينعش اقتصادها .

ومن الناحية التنموية أضاف التعليم العالي الأهلي عدداً من المداخل التعليمية في التدريب والتأهيل للوظائف الوسطى كالفنيين في مجال الحاسوب ، والسكرتارية والإدارة والمحاسبة، وساعد على احتواء عدد من الطلبة في مجالات التربية والطب ، والهندسة وأضاف أشكالاً جديدة من التعليم غير المألوف كالفنون التطبيقية

---

[36] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م

[37] أحمد عنبوس / الجامعات الخاصة في الأردن ، دليل الجامعات الأردنية الطبعة الأولى يونيو 1999م صـــ 65

والتجريبية التي لم تستطع الجامعات الحكومية إضافتها ، بسبب ارتفاع تكلفتها وأصبح تجهيز معامل بعض الجامعات الخاصة أفضل من بعض الجامعات الحكومية خصوصاً الجديدة منها على الرغم من شحه مواردها المحدودة .

كما وفر التعليم العالي الأهلي .. للتعليم الحكومي عدداً من المجالات الاقتصادية للعمل أمام عدد من الطلبة الذين تخرجوا وبدأو مشروعاتهم الخاصة أو طوروا منها في قراهم الصغيرة ومجتمعاتهم المنعزلة التي تحتاج إلى مثل هذه المشروعات ، بل أن الطالب في التعليم العالي الأهلي قد أتاح لزميل آخر له أن يحل محله في التعليم الجامعي ووفر على الحكومة مئات الآلاف من الريالات التي كان من الواجب أن تنفقها الحكومة عليه في التعليم الجامعي الحكومي .

ومن الناحية الثقافية والاجتماعية فإن اليمن أحوج ما تكون لمكافحة الأمية ، وللتعليم والتدريب لأبنائها ، وهنا أضاف التعليم العالي الأهلي قنوات جديدة لرفع مستوى الشعب ثقافياً واجتماعياً في وقت أغلقت فيه كل الأبواب أمام اليمن للاستفادة من الدعم الذي كانت تحظى به من الدول الشقيقة والصديقة في توفير المقاعد الدراسية والمدرسيين فأتاح التعليم العالي الأهلي فرصاً جديدة لأبناء اليمن للحصول على التدريب والتعليم وبالتالي رفد المؤسسات التعليمية والثقافية بعدد من الكفاءات التي كان من الممكن أن تكون في حكم العدم .

وتضيف الدكتورة وهيبة فارع قائلة : لا يمكن القول أن التعليم الجامعي الحكومي ناجح (100٪) هناك قصور ، هناك كليات نظرية تخرج بطالة للمجتمع ، ولتفادي ذلك أخذنا بالتخصصات غير الموجودة في التعليم الجامعي الحكومي مثل هندسة الكمبيوتر ، وهندسة العمارة الداخلية والديكور ، وهناك تخصصات جديدة في الفنون التشكيلية والتطبيقية . [38]

موقف الرأي العام حول الربحية

المخرجات وسوق العمل في التعليم العالي الأهلي

يرى الأستاذ حسين الأهجري وكيل وزارة الخدمة المدنية أن الجامعات الأهلية سرت في اتجاه غير صحيح ،حيث اتجهت نحو ما يسمى بعلاقة الربح والخسارة ، فأصبح العمل عملاً تجارياً ويغلب عليه الطابع التجاري أي كم أقبل في هذه الجامعة وكم محصول الربح في نهاية السنة دون أن ينظروا إلى متطلبات التنمية الإدارية والاقتصادية والمالية بل والتنمية الشاملة في الجمهورية كلها بالتالي هذا مأخذ على الجامعات الأهلية فلا بد أن تتوازن هذه الجامعات الأهلية ولا بد أن تتأسس أساساً حتى يعترف بها وتكون مخرجات التعليم فيها مبنية على احتياجات الدولة ، وعلى تخصصات نادرة تعمل على تخفيف العمالة من خارج اليمن واتضح أنه لا بد من مراجعة هذه الجامعات الأهلية من حيث تأسيسها ومنهجها وكادرها الأكاديمي ونظامها ومخرجاتها حتى نعترف بها .. والحقيقة يوجد جامعات أهلية .

لا بأس بها ويجب دعمها ونفاخر بها ، ولكنها قليلة جداً مقارنة بما قد فتح [46] وفي ندوة المجلس الاستشاري حول التعليم العالي وسوق العمل يشير الأستاذ عبد العزيز عبد الغني- رئيس المجلس الاستشاري إلى أن عدد الطلاب المقيدين بالجامعات ارتفع من 42 ألف إلى 152 ألف بين عامي 91، 98 بمعدل سنوي قدرة (17,5٪) كما ارتفع عدد الخريجين بمعدل (33,2) من عام 1970 م حتى عام 1998م ويمثل الإنفاق الحكومي على التعليم العالي (47 ٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم [47] وأوضح الأستاذ أحمد صوفان وزير التخطيط والتنمية أنه يتوقع أن يصبح

---

[38] صحيفة الوحدة (عدد سابق)

[46] صحيفة الميثاق العدد (930) 6 / 12 / 1999م

[47] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م

العرض من خريجي التعليم العالي الباحثين عن عمل عام 1999م (29,400٪) وأن يصبح العرض من خريجي التعليم العالي الباحثين عن عمل بين عامي (2000 -2004) نحو (135) ألف فيما لا يتجاوز إجمالي الطلب خلال نفس الفترة حوالي (55 ألف) خريج بفائض يبلغ (110400)خريجي بنسبة (66,7 ٪) ولذلك لا بد من اعتماد سياسات وإجراءات توجه حركة التعليم في اليمن من خلال إعادة هيكلية الجامعات وسياسيات القبول وتحديد المناهج وطرق التعليم، وتحسين الإدارة وتنشيط وظائفها ومعالجة قضايا سوق العمل[48]

وأوضح الأستاذ حسين الأهجري ومحمد القباطي أن الجامعيون يمثلون ما نسبته (16,7٪) من إجمالي الموظفين [49] وحول ذلك يشير الدكتور حسين الأرياني أن التعليم حق للجميع ونظراً لعدم وجود معاهد متوسطة مهنية ونتيجة لتزايد الطلب الغير منظم، كان لزاماً علينا في جامعة صنعاء قبول عدد من خريجي الثانوية العامة أما بالنسبة لانضمام الخريجين إلى طابور البطالة فهذا أمر بيد الدولة التي يناط بها مسئولية استيعاب الخريجين ومن وجهة نظره فالبطالة المتعلمة خير ألف مرة من البطالة الجاهلة .[50]

وكذلك يشير الدكتور أبو بكر القربي حول البطالة تلك قائلاً : هذا الرأي فيه الكثير من الصحة فيما يتعلق بالكليات الإنسانية وحتى بعض الكليات العلمية ، وهو ناتج عن غياب استراتيجية التعليم الجامعي وربط مخرجاته باحتياجات التنمية ، والتوسع في التعليم الجامعي دون رؤية لأهداف التنمية ومردوداته ، الاقتصادية الحقيقة أن خريجي الجامعات الحكومية لا يجدون فرص للعمل ، فما بالك عندما يضاف إليهم المئات من خريجي الجامعات الأهلية وفي تخصصات لا يحتاجها السوق أيضاً هذا في حد ذاته قد يكون مبرراً لعدم التوسع في التعليم الجامعي إلا في المجالات التي يحتاجها سوق العمل حتى تسهم في التنمية ولا تزيد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية .[51]

وخلصت ورقة الخدمة المدنية المقدمة في (ندوة التعليم العالي وسوق العمل) إلى عدم كفاءة السياسة التعليمية في توفير احتياجات كامل متطلبات الجهاز الحكومي عدداً أو مستوى ، حيث أنه إلى جانب الضعف في كفاءة مخرجاته وعدم تطابقها مع الاحتياجات فإن الجهاز الحكومي لا زال يعتمد على عدد من العمالة غير اليمنية لتغطية بعض النقص في الكفاءة.

وأن الاحتياج المستقبلي في الجهاز الحكومي سيكون محدود في مجال التربية والتعليم والصحة وبعض الوظائف المرتبطة بتحديث وتطوير الجهاز الحكومي .[52]

وأشارت ورقة الأستاذ عبد الله هزاع الخطيب من وزارة التخطيط إلى ضرورة تحقيق الأهداف المتعلقة برسم سياسات القبول في الجامعات اليمنية بما يحقق موائمة مؤهلات وتخصصات الخريجين .

مع احتياجات سوق العمل واقتراح تعديل المناهج والبرامج والسياسات التدريبية في الجامعات لتخدم يمننة الوظائف في سوق العمل .. وخرجت الورقة بالنتائج التالية :

[النقص في إعداد الجامعين وتأهيلهم وضعف الصلة بين ما يدرسون وسوق العمل وأن معايير القبول لا صله لها باحتياجات سوق العمل مما يؤدي إلى جعل الجامعات مراكز لتخريج العديد من العاطلين عن العمل وضعف الصلة بين أرباب العمل والجامعات وضعف كفاءة المتخرجين] [53]

ويتحدث الدكتور ناصر العولقي رئيس جامعة إب أن هناك عدداً كبيراً من الخريجين من تخصصات غير مرغوبة في سوق العمل ، وبالذات في مجالات الآداب، والاقتصاد والقانون.. بالإضافة إلى أن هناك ركود اقتصادي في

---

[48] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[49] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م

[50] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[51] صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[52] صحيفة الثورة العدد (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م
[53] صحيفة الثورة العدد (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م

اليمن نتج عنه بطالة لذلك إذا تحقق لليمن تنمية مستدامة في المستقبل فإن سوق العمل سيستوعب الخريجين.. ويشير إلى أهمية زيادة عدد الخريجين في التخصصات العليمة الأساسية التطبيقية والإسراع في برامج النمو الاقتصادي للحد من البطالة في أسواق العمل المختلفة وإعادة النظر في مناهج التدريس في الجامعات بحيث تتوافق مع الاحتياجات في سوق العمل حيث أن المناهج الحالية قديمة جداً وغير مستوعبة للتطورات الحديثة في العلوم [54] ويضيف الدكتور على هود باعباد - رئيس جامعة حضرموت : بأنه ينبغي على الدولة تشجيع ودعم المشروعات الخاصة للمتخرجين من الجامعات حتى ندفع المتخرج أن يعتمد على نفسه وليس على الدولة أو القطاعين المختلط والخاص [55] وتحدث الأستاذ صالح الصوفي مسجل عام جامعة عدن عن أهمية تجديد العملية التعليمية في الجامعات اليمنية من خلال إعادة صياغة أهدافها صياغة واضحة قابلة للقياس وإعادة تطوير التخصصات العلمية التي تلبي حاجة اقتصاد السوق وترتبط به ، وتفعيل الدور التدريسي والتطبيقي الذي يسمح بقبول مخرجات التعليم الجامعي المرتبط أشد الارتباط بالسوق [56] وحول ذلك تحدث الأستاذ محمد حيدر - كاتب وباحث اقتصادي عن مخرجات التعليم العالي واحتياجات السوق عن وجود خلل قائم يبرز جلياً في التنافس العكسي بين زيادة معدل النمو السكاني لمخرجات التعليم العالي الأهلي أو حكومي وبين صيغة ومحدودية استيعاب سوق العمل المحلي لتلك المخرجات من مختلف التخصصات.. ومن هذا المنطلق نجد أن مخرجات التعليم العالي لا تلبي احتياجات هذا السوق بخصائصه ووضعه اليوم على الأمدين القصير المتطور والبعيد المزدهر. [57]

موقف بعض القائمين على الجامعات الأهلية حول الربحية المخرجات وسوق العمل في التعليم العالي الأهلي

تشير الدكتورة وهيبة فارع رئيس جامعة الملكة أروى : حول تهمة التجارة بالتعليم قائلة : لو كان هدفنا الربح فالمطاعم والمنتزهات تدر أرباحاً أكثر من الجامعة . الجامعات لا تحقق ربحاً بل تشكل عبئاً حقيقياً على صاحب العمل وترهقه ، ولأسباب إنسانية أصبحت الجامعة ملزمة بقرار مجلس الأمناء باستيعاب (10 ٪) مجاناً من الطلاب سنوياً وبدون رسوم .. لا توجد لدينا أرباحاً نحن نصرف كل شيء على المشاريع الجديدة والمعامل، ونحن لسنا جامعة خاصة بل أهلية مستقلة جامعة استفادت من نظام التعليم الحكومي، ومن الأنظمة العالمية والعربية ، بحيث تنشئ جامعة فيها تخصصات غير التخصصات الموجودة في الجامعات الحكومية ، أننا ننافس التعليم الحكومي من أجل الارتقاء بالتعليم وبالذات في المجالات التي لم يستطع التعليم الحكومي توفيرها .[39]

وحول ذلك يتحدث الأخ / محمد المخلافي مدير عام العلاقات الخارجية والإعلام بجامعة العلوم التطبيقية إلى استفادة جامعته من تجارب يمنية وعالمية مع مراعاتكم للتطور في المجال التعليمي برمته. ويؤكد أفضلية التعليم الأهلي من حيث أنه يركز على النوع والحكومي يركز على الكم ففي كلية الطب الحكومية يقبلون (600 طالب) ونحن لا نقبل أكثر من (30 طالب) والرسوم التي يدفعها طلاب كلية الطب لا تفي بـ 5 ٪ من المتطلبات.. وكذلك بقية الكليات النتيجة أن الجامعة خسرانه ، وسبب ذلك أنه يجب على الجامعة أن تسهم

---

[54] صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م
[55] صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م
[56] صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م
[57] صحيفة الثورة العدد (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م .
[39] صحيفة الوحدة العدد (499) الأربعاء 9 يونيو 1999م

في بناء المجتمع وربحنا هو رفد المجتمع بمواطنين متعلمين يسهمون في بناء اليمن وبشكل عام فالتعليم ليس تجارة . [40]

ويشير الأستاذ عبد الرحمن النمر - مدير العلاقات العامة بجامعة العلوم والتكنولوجيا قائلاً : أن جامعتنا غير ربحية وبعض التخصصات تخسرنا ، ولو كان هدفنا الربح لكنا فتحنا أبواب الجامعة للجميع ، ولكن ميزتنا أننا نقبل أعداداً محدودة لا تزيد عن (40 طالب) بشكل عام فإن ما يتحقق من دخل يعود لتطوير الجامعة . [41]

ويؤكد الأستاذ أحمد عنبوس (من الأردن) أن تكلفة الدراسة في الجامعات الأهلية على الطالب أقل منها بكثير من تكلفتها عليه فيما لو درس بجامعات أجنبية وفي الخارج .

بالإضافة إلى أن غالبية الجامعات الأهلية لم تحقق في ظل تأسيسها وتجهيزها ومتطلبات الاعتمادات والتخصصات والمختبرات والمرافق وارتفاع التكلفة لتقديم نوعية جيدة من التعليم أية ربحية تذكر في سنوات عمرها الأولى التأسيسية ، بل هنالك خسائر مالية أمام عملية التوسع ووفع الكفاءة ونوعية الأداء

كما أن الهجمة على الجامعات الأهلية ومناصبتها العداء (رغم أنها تمت برؤوس أموال وطنية ، هدفت لخدمة الطالب والمواطن والوطن وخدمة العمل والإسهام في عملية البناء والتطور) تحت شعار (الربحية) وكأنه من العيب أن تستثمر رأسمالك في قطاع معين دون أن تخل بالشروط المطلوبة .

أو أن من يهاجمون هذه الجامعات يريدون للمستثمرين أن يضيعوا مئات الملايين في هذه المشاريع وأن يقدموا خسارات مالية متتالية دون طائل ، فيما يتم السماح للجامعات الرسمية باستثمار إمكانياتها الموجودة أساساً (وبدعم من الحكومة) في البرنامج الموازي للتعليم العالي وبأسعار ربحية وأكبر مما تتقاضاه الجامعات الأهلية من الطلبة لذات التخصصات وذات النوعية من التعليم . [42]

ويشير أحد عمداء الكليات الأهلية إلى أن المميز في التعليم الجامعي الأهلي هو ملاءمة ما يقدمه التعليم مع ما يتطلبه السوق ، بينما في الحكومي يتخرج الآلاف من الطلبة وينضمون إلى طابور البطالة.. وبشكل عام فالتعليم العالي الأهلي لا يزال في بدايته لذلك يتعامل معه الناس بحذر ونظرة الناس للتعليم الأهلي ظالمة وفي النهاية الجامعة الجيدة ستبقى والسيئة حتماً ستزول [43]

ويرى الدكتور عبد الواحد الزنداني أنه إذا عولجت قضايا التعليم الأساسي ورسم سياسة للحد من مخرجاتها التي تلحق بالتعليم الثانوي، كان من السهل معالجة التعليم الجامعي، بل ومخرجاته وفقاً لمخططات التنمية واحتياجات سوق العمل . [44]

ويرى الدكتور محمد العاضي - رئيس جامعة سبأ - أنه لا توجد مشكلة تجاه مخرجات التعليم العالي إذا ما كان هناك اتجاه للإدارة العلمية ، ولكن المشكلات لا تكمن في استيعاب مخرجات التعليم بل في عدم وجود مؤسسات اقتصادية وإنتاجية وزراعية وصناعية ونفطية والحل يتمثل بفتح مجالات الاستثمار العام ، وتحرير السوق الخاص وتبسيط الإجراءات ومسايرة العالم الجديد . [45]

---

[40] صحيفة الوحدة العدد (499) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[41] صحيفة الوحدة العدد (499) الأربعاء 9 يونيو 1999م
[42] أحمد عبنوس / الجامعات الخاصة في الأردن – دليل الجامعات الأردنية الطبعة الأولى يونيو 1999م
[43] صحيفة الوحدة (عدد سابق)
[44] صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م
[45] صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م

التوصيات :

1- ضرورة إصدار قانون ينظم عمل الجامعات الأهلية ليس لقيامها ، بل لنجاحها واستمرارها ، أي مقدار ومستوى الدعم الذي ستحصل علية من الدولة والمجتمع لاستقلالها المالي والإداري والأكاديمي ، ومقدار ازدهارها المحتمل .

2- ضرورة إيجاد مجلس أعلى للجامعات الأهلية .

3- ضرورة قيام متابعة وإشراف على هذه الجامعات من الجهات ذات الاختصاص.

4- ضرورة تقديم المساعدة لبعض الطلاب الفقراء والمتفوقين الذين يجدون صعوبة في مواصلة التعليم الجامعي ، واقتراح بقبول نسبة محددة منهم في الجامعات الأهلية مجاناً .

5- أن إصلاح هذا التعليم يكمن في تكامل القطاعين العام والخاص وحسن توزيع الوظائف بينهما ، ويتطلب تضافر جهود الأطراف الثلاثة المعنية بالتعليم وهي :

أ - الدولة باعتبارها المخطط والمشرع ومصدر التشجيع.

ب- الجامعة (عامه أو خاصة) بوصفها مراكز للبحث ومصدر للخبرة والمشورة .

ج - قطاعات الإنتاج : باعتبارها الممول والمستفيد .

د – يضيف البعض جهة رابعة هي الطلاب الذين يودون الإفادة من مؤسسات التعليم الجامعي لتحقيق طموحاتهم واسهامهم في خدمة المجتمع .

6- والمطلوب مشاركة جميع هذه الجهات في اتخاذ القرارات ، وفي تسخير جميع الإمكانات لتصبح مؤسسات التعليم العالي – الحكومي والأهلية - مراكز لخدمة المجتمع بجميع أفراده ، لا أن تكون مشاريع ضيقة لخدمة بعض الأفراد .

7- الإنفاق على أن التعليم العالي الأهلي ينبغي أن يكون وطني الاستثمار ، وجزء من منظومة التعليم الجامعي العالي وليس شيئاً خارجياً أو طفيلياً ، وليس كما يصفه البعض بالنبات الوحشي أو المولود غير الطبيعي .

8- ضرورة إعداد المدرس الجامعي الكفء القادر على الابتكار والإبداع

9- أهمية وضرورة ربط الدراسة الجامعية بمشاكل التطبيق المجتمعي والديمقراطي خارج الجامعة.

10- ضرورة إيجاد تقاليد أكاديمية راسخة ، وتكوين رأي عام متقدم في الجامعات عن طريق ممارسة حقيقية للديمقراطية والحريات الأكاديمية والفكرية والثقافية .

11- ضرورة إعادة النظر في المواد والدراسات القومية بالجامعات بما يحقق التوازن بينما هو وطني وقومي وانساني .

12- التنمية المستمرة للبنية الأساسية للجامعة وتتمثل في الكوادر والإمكانات والمرافق والتجهيزات وقنوات تدفق المعلومات حتى تتمكن من القيام بدورها على الوجه الأكمل والاكتفاء الذاتي من الكفاءات والخبرات .

13- أن تكون أهداف قيام الجامعة الأهلية مترجمة لأهداف التنمية في المجتمع ، وأن يكون لها خطتها الخاصة بتأسيس البحث العلمي وتوطين الإبداع التكنولوجي كجزء من خطة وطنية شاملة للبحث العلمي.

14- أن تكون وحدة عضوية أساسها التعاون المبني على احترام الرأي والرأي الآخر واحترام لتعددية المنهج العلمي ، والإيمان بقدرة المنتسبين إليها على التنسيق والتواصل لتحقيق النجاح المأمول وتمتع جميع العاملين بالعدل حسب نوعية وكمية العمل المتاح .

15- التغيير المستمر نحو الأداء الفكري والعلمي الأفضل ومقاومة الركود العلمي والفكري داخل الجامعة والمجتمع.

16- توزيع الجامعات والكليات الأهلية جغرافيا على كل من صنعاء ، عدن ، تعز، الحديدة والمكلا ، لتزويد البلاد بالقوى البشرية المؤهلة في مجالات العلوم التطبيقية والعلوم الاجتماعية والإنسانية وتطوير وتوسيع مؤسسات التعليم العالي للمساهمة في استيعاب الأعداد المتزايدة من مخرجات التعليم الثانوي وتوجيه الاستثمار في التعليم العالي الأهلي على هذا النحو.

المراجع:

- أ . د ناصر العولقي الجامعات والكليات الجامعية الأهلية والخاصة ، صحيفة 26 سبتمبر العدد (847) الخميس 25 مارس 1999م.
- د . أحمد سهل وحدين ، ورقة قدمت في ندرة التعليم وسوق العمل صحيفة الثورة (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م.
- د . سيف العسلي التقويم الاقتصادي للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية أكتوبر 97م مجلة دراسات يمنية العدد (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998.
- د . ملكة أبيض + د / عبد الرحمن جامل – التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية مجلة دراسات يمنية (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998.
- ملكة أبيض + د / عبد الرحمن جامل – التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية مجلة دراسات يمنية (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998.
- صحيفة الوحدة ، العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م.
- 1999م صحيفة 26 سبتمبر العدد (847) الخميس 25 مارس 1999 م الجامعات والكليات الجامعية الأهلية والخاصة.
- صحيفة الثورة العدد (12798) الجمعة 26 نوفمبر 1999م.
- صحيفة الوحدة العدد (449) الاربعاء 9 يونيو 1999م .
- أ . د . ملكة أبيض + د / عبد الرحمن جامل التعليم الجامعي الأهلي في الجمهورية اليمنية (ملف التعليم) مجلة دراسات يمنية العدد (59) أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1998 صـ 259 وما بعدها .
- مجلة دراسات يمنية ، عدد سابق صـ 270 .
- صحيفة الوحدة ، العدد (449) الأربعاء 9 / يونيو / 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 فنوفمبر 1999م .
- صحيفة الميثاق العدد (930) 12/ 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12815) 13 / 12 / 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12815) 13 / 12 / 1999م .
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م .
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12798) الجمعة 26 نوفمبر 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12796) نوفمبر 1999م .
- صحيفة الميثاق العدد (930) 6/ 12 / 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12671) 22/ 7 / 1999م عمود (تأملات) .
- د / عبدالمجيد المخلافي نحو استراتيجية عربية لتأسيس البحث العلمي وتوطيد الابداع التكنولوجي مجلة دراسات يمنية (عدد سابق).
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م .
- أحمد عنبوس / الجامعات الخاصة في الأردن ، دليل الجامعات الأردنية الطبعة الأولى يونيو 1999م صـ 65.
- صحيفة الوحدة العدد (499) الأربعاء 9 يونيو 1999م .
- صحيفة الوحدة العدد (499) الأربعاء 9 يونيو 1999م .

- صحيفة الوحدة العدد (499) الأربعاء 9 يونيو 1999م .
- أحمد عبنوس / الجامعات الخاصة في الأردن – دليل الجامعات الأردنية الطبعة الأولى يونيو 1999م.
- صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م .
- صحيفة الميثاق العدد (930) 6 / 12 / 1999م .
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م .
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م.
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م.
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م.
- صحيفة الوحدة العدد (449) الأربعاء 9 يونيو 1999م.
- صحيفة الثورة العدد (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م.
- صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م .
- صحيفة الثورة العدد (12796) الأربعاء 24 نوفمبر 1999م.
- صحيفة الثورة العدد (12797) الخميس 25 نوفمبر 1999م .